الممارسات العالمية

الإنجازات الأساسية خلال سنة ٢٠١٩

مجمّع البرامج القُطْرية

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الممارسات العالمية

الإنجازات الأساسية خلال سنة

مجمّع البرامج القُطْرية

نشْر:

البنك الإسلامي للتنمية

٨١١١ شارع الملك خالد، حي النزلة اليمانية، الوحدة ١، جدة ٢٢٣٣٢-٢٤٤٤

المملكة العربية السعودية

الهاتف: ٦٣٦١٤٠٠ (٩٦٦-١٢) – الفاكس: ٦٣٦٦٨٧١ (٩٦٦-١٢)

البريد الإلكتروني: idbarchives@isdb.org

عنوان الموقع على الإنترنت: www.isdb.org

بيانات الفهرسة أثناء النشر لمكتبة الملك فهد الوطنية

الممارسات العالمية- الإنجازات الأساسية خلال سنة ٢٠١٩

البنك الإسلامي للتنمية

جميع الحقوق محفوظة

©Islamic Development Bank

لا يضمن البنك الإسلامي للتنمية دقة البيانات المدرجة في هذه النشرة ولا يقبل أي مسؤولية عن أي نتيجة تترتب على استخدامها.

إن أي تحديد أو إشارة إلى إقليم معين أو منطقة جغرافية معينة، أو استعمال مصطلح "بلد" قام به البنك الإسلامي للتنمية في هذه الوثيقة، لا يُقْصَد به إصدار أي أحكام بشأن المركز القانوني أو أي مركز آخر لأي إقليم أو منطقة.

١. التنمية الاقتصادية ٢- التأثير الإنمائي ٣- المالية الإسلامية

٣٣٢،١٥٣٠٥ dc ١٤٤١/٩٦٠٢

L.D. no ١٤٤١/٩٦٠٢

ISBN: ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٨٣-٠٠-٨

الفهرس

توطئة i

كلمة شكر iii

دليل ٧

تمويل التحالف من أجل تنمية تعليمية أفضل ١

برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود ٣

برنامج تطوير القدرات في مجال النظم الإيكولوجية الوطنية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٥

مذكرات توجيهية حول قطاع التكيف مع المناخ ٧

أداة التحري عن المخاطر المناخية على المشاريع ٩

التأثير الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف ١١

وضع جيل جديد من استراتيجيات الشراكة القُطْرية ١٣

منصة التقارير عن المهامّ ١٥

تقرير عن التقدم المحرز في مجال الطاقة بالمنطقة العربية ١٧

تطور مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية ١٩

المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية ٢١

برنامج تمكين البنكِ الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية للمنظماتِ غير الحكومية من أجل الحد من الفقر ٢٣

تقرير البنك الإسلامي للتنمية عن القدرة على الصمود ٢٥

الدليل المرجعي المتعلق بالتمويل الإسلاميّ لمشاريع البنى التحتية المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٢٧

عصرنة المكتبة ٢٩

إشراك القطاع الخاص عن طريق تبادل المعارف والخبرات ٣١

برنامج التعلم الإلكترونيّ لتبادل المعارف والخبرات ٣٣

إتاحة التمويل للحصول على الطاقة بفضل التمويل الجماعيّ ٣٥

توطئة

ترمي الممارسات العالمية إلى إيجاد قيادة فكرية في المجالات الأساسية المتعلقة بأنشطة البنك الإنمائيّة. وفي هذا السياق، تحدّد هذه الممارساتُ الأولوياتِ الاستراتيجيةَ في مجالات الممارسات العالمية على صعيد البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والقدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية، وتطوير قطاع المالية الإسلامية، والاستراتيجية والتعاون القُطريَيْن، والبحوث الاقتصادية والتعلم المؤسسي. وتحقيقا لهذه الغاية، تركز الممارسات العالمية على ضمان مساهمة الأنشطة التشغيلية للبنك مساهمة فعالة وكفؤة في مهمة البنك ورؤيته واستراتيجيته الشاملة، ومراعاة متطلبات البلدان الأعضاء والجهات الشريكة في نفس الوقت.

ولضمان تنفيذ كلٍّ من الإستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية والبرنامج الخماسي للرئيس تنفيذا فعالا وكفؤا، وُضِعت خلال السنة الماضية سياسات مناسبة لتوجيه التدخلات، واتُّخِذتْ عدة مبادرات رئيسة في إطار تنفيذ البنك لمهمته.

وقد سُلّط الضوء على مختلف سياسات مجموعة البنك في منشور منفصل عنوانه "خلاصة سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية". وتعرض نشرة "الإنجازات الأساسية خلال سنة ٢٠١٩" الآن الإنجازات الأساسية "للممارسات العالمية" خلال سنة ٢٠١٩. ونظرًا لتنوع الممارسات العالمية، سيجد المرء إنجازات تدعم أنشطة البنك في جميع القطاعات، في مجالات الإقراض وغير الإقراض على حد سواء، إلى جانب التركيز القوي على مشاركته على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري مع شركاء التنمية الآخرين والبلدان الأعضاء. وقد أرسى عمل "الممارسات العالمية" للبنك أساسا مدعوما بالأدلة ساعده على صياغة آرائه ودعّم اتخاذ قراراته ومواقفه بشأن الصعوبات الإنمائية الأساسية التي تواجه البلدان الأعضاء.

وبينما نقود عملية إضفاء الطابع المؤسسي وتعميم التثقيف داخل البنك، سنستمر في تعزيز القدرات داخليًا وفي بلداننا الأعضاء لتحسين تنفيذ البنك لمهمته الإنمائية ومواصلة سعينا لتحسين نوعية الحياة وسبل العيش.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدكتور منصور مختار، نائب الرئيس في البرامج القطرية على إدارته الحازمة وتوجيهه ودعمه خلال هذه السنة. ولم تكن الإنجازات التي بيّنها هذا التقرير لتتحقق لولا المجهودات التي بذلها جميع الزملاء في "الممارسات العالمية" دون كلل ولا ملل خلال هذه السنة لإنجاز مهمتنا على أكمل وجه على الرغم من مجابهتهم مختلفَ المصاعب. وإذ نتصدى لعدد لا يحصى من التحديات ونبحر في عالم يلفه الغموض في المشهد الإنمائي العالمي، ستواصل في نفس الآن "الممارسات العالمية" ريادتها الفكرية وعملها لتكون منارةً تدلّ على تدخلات البنك في السنوات المقبلة.

ATDiallo

أمادو ثييرنو ديالو

المدير العام للممارسات العالمية بالإنابة
مجمع البرامج القُطرية

كلمة شكر

قُدّم هذا التقرير المعنون **"الإنجازات الأساسية للممارسات العالمية خلال سنة 2019"** في صيغته الأولية ثم فُصِّلَ تحت رعاية منصور مختار، نائب الرئيس (في البرامج القُطْرية) وأمادو ثييرنو ديالو، المدير العام للممارسات العالمية بالإنابة. وهو يعرض بعض المبادرات والإنجازات الأساسية للممارسات العالمية خلال سنة 2019. وتتوافق الإنجازات التي سُلِّط الضوء عليها مع الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية والبرنامج الخماسي للرئيس، وتبين الالتزام القوي للممارسات العالمية ومُجمّع البرامج القطرية بتحقيق أهداف وغايات البرنامج الخماسي المذكور.

الفريق الأساسي: عارف سليمان، وممّ علي بابكر، ومحمد السيد أحمد، وسيد حسين قادري، وعبد الرشيد.

المنسِقون: يعترف الفريق بمساهمات جميع إدارات الممارسات العالمية وشعبها ووحداتها خلال إعداد هذا التقرير عن الإنجازات. ونذكر على الخصوص المنسقين التالية أسماؤهم: عبد الله اللحام، وعابدي عبد اللهِ، وأحمد القباني، وأحمد بيرث، وأحمد ديكن، وأمين الدين مَتْ عارف، وبندر الحويش، وبيولا بادموس، وحسين مقيْبل، ومُزاهد علي، ونور عابدي، ورياض راغب أحمد، وسامح حسين، وسامي فاروقي، وشرجيل أحمد، ويحيى رحمان، ويوسف عطاء السوادي.

التصميم وصفحة الغلاف والتنضيد: عزيزة عبد الله زارع

الدليل

البرنامج الخماسي لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - ٦ عوامل محركة للأداء

تشكّل خطة التنمية العالمية الجديدة، التي تمثلها الاتفاقيةُ بشأن "أهداف التنمية المستدامة" وما تلاها من اتفاقيات (مثل مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين بشأن التغير المناخي، وبرنامج عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، إلخ.)، تحوُّلاً في مسار الحوار العالمي بشأن التنمية. ويتطلب تفعيل هذه الخطة نموذج عمل مختلف للتصدي لتحديات التنمية العالمية الجديدة هذه، يركز على النمو القائم على متطلبات السوق والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية. لقد حوّل نموذج العمل الجديد الذي اعتمده البنك الإسلامي للتنمية الخطاب الرائج عن التنمية العالمية من اقتراح تدخلات مشتتة لمعالجة الأعراض المحدودة والآنية إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تعوق النمو المستدام. وللتوافق مع نموذج العمل الجديد، يركز البنك الإسلامي للتنمية على العوامل الستة المحركة لأداء المؤسسة التالية، والتي يمثل كل عامل منها تغييرًا مهمًا في طريقة عمل البنك ويقدم القيمةَ للبلدان الأعضاء فيه:

االتوعية:

إبراز دور البنك. يمكن تعزيز هذا العامل بوضع نموذج تواصل استراتيجي متكامل.

الكفاءة:

تعزيز القدرات التنظيمية. ينبغي أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز القدرات بالاطلاع على معارف سكان البلدان الأعضاء.

التنفيذ:

إرساء اللامركزية وظيفيا وجغرافيا. يجب تنفيذ مشاريع البنك الإسلامي للتنمية على منصات التعهيد الجماعي لتقييم نوعية المشاريع وتقييم أثر تلك المشاريع.

حشد التمويل:

النمو المالي المستدام. يجب على البنك الإسلامي للتنمية استحداث نموذج مالي مستدام قائم على التمويل الذاتي.

الروابط:

اجتذاب الموارد من السوق. والشراكات هي أفضل طريقة لتعزيز ميزة البنك التنافسية.

التعزيز:

الإدارة من أجل تحقيق نتائج إنمائيّة. ويتعين على البنك الإسلامي للتنمية اعتماد سياسات مستدامة وآليات للإشراف تحمي تأثير التنمية المستدامة وتحافظ عليه وتكفله.

أهداف التنمية المستدامة

تتطلع خطة 2030 إلى تحقيق 17 هدفًا ساميًا من أهداف التنمية المستدامة و 169 غايةً محددة، تشمل جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتسق هذه التطلعات الرامية إلى تحقيق كرامة الإنسان وضمان "أن لا يتخلف أحد عن الركب" اتساقا تامّا مع مبادئ وأهداف التنمية من منظور إسلامي (مقاصد الشريعة).

تمويل التحالف من أجل تنمية تعليمية أفضل

يمثل اختلال النظام التعليمي سبباً متواتراً من أسباب ضعف نتائج الأطفال، الذي أدى إلى ما يدعى "أزمة التعلم". وتضمّ البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومن بين أقلهم إنجازاً في مجال التعلّم. ولضمان تحول جذري من التمدرس إلى التعلم، يجب أولاً إصلاح الأنظمة التعليمية هيكليًا وعمليًا لإتاحة بيئة شمولية ومواتية لممارسة التعليم والتعلم. وترتكز هذه الشراكة على تعزيز الأنظمة التعليمية. وقد شارك البنك الإسلامي للتنمية مع أكبر كيان في تمويل التعليم، وهو "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، وساهم مساهمة فعالة في الحوار الخاص بهيكل المعونة العالمية، وحشد الموارد لفائدة البلدان الأعضاء. والشراكة العالمية من أجل التعليم شراكة متعددة الأطراف المعنية، تجمع بين الأطراف المعنية الأساسية من أجل تحسين التعليم في 68 بلدا من أفقر بلدان العالم، منها 35 بلداً عضوا في البنك الإسلامي للتنمية.

الأهداف

اعتماد تعاون متعدد الجوانب يعزز فرص حصول البلدان الأعضاء على التمويل اللازم لدعم الأنظمة التعليمية، ولخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولتمكين المزيد من الأطفال من التعلم والنجاح.

العناصر الأساسية

ولتعبئة الموارد لمِنَح الشراكة العالمية من أجل التعليم، اعتُمِد البنك الإسلامي للتنمية بنكاً ثانياً متعدد الأطراف الثاني ليكون وكيل "الشراكة العالمية من أجل التعليم" على المِنح (إلى جانب البنك الدولي) وأسنِدت إليه المسؤولية الائتمانية على موارد "الشراكة العالمية من أجل التعليم".

السمات الفريدة

وبفضل تمكين البنك الإسلامي للتنمية من مخصصات البلدان من مِنَح "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، يمكنه إنشاء قائمة مشاريعه حول هذه المخصصات. وسيمكن الرفع المالي والاقتراض المختلط مع موارد مِنح "الشراكة العالمية من أجل التعليم" من تخفيف أعباء التمويل العادي للبنك الإسلامي للتنمية الذي تتردد البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض في قبوله أو لا تستطيع استيعابه.

النتائج المتوقعة

وقد اعتمد البنك الإسلامي للتنمية حزمة تمويل مختلطة قيمتها 30 مليون دولار أمريكي لدعم طاجيكستان لتمكينها من مخصصاتها البالغة 10 ملايين دولار أمريكي من "صندوق المضاعف" التابع للشراكة العالمية من أجل التعليم، لتصبح بذلك أول بلد مستفيد من هذه الشراكة. وقد أصبح البنك الإسلامي للتنمية عضواً مناوباً في مجلس إدارة وكالات التنمية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز وتعميق مشاركته في حوكمة الشراكة العالمية من أجل التعليم.

شركاء التنمية

الشراكة العالمية من أجل التعليم

تاريخ المبادرة

أبريل 2019

الإدارات الرئيسة

- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

"إصلاح الأنظمة التعليمية لضمان تحول جذري من التمدرس إلى التعلم"

برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود [BRAVE Women]

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورًا بارزًا في البيئات الهشة. ولا تعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية السلع والخدمات المطلوبة فحسب، بل توفر أيضًا الوظائف للأشخاص المحتاجين، ولذلك فهي ضرورية لدعم سبل المعيشة في أوقات النزاع والهشاشة وفي إعادة الإعمار والتنمية لتحقيق الاستقرار. إنّ خلق المزيد من الفرص أمام رائدات الأعمال لدفعهن للمشاركة الناجحة في الأنشطة التجارية يمكن أن يجلب منافع كبيرة للنساء ولأسرهن ومجتمعاتهن. ولكنهن يواجهن مصاعب نموذجية تتمثل في الافتقار إلى الحصول على التمويل، ونقص المهارات التجارية السليمة، ونقص العمالة الماهرة، والوصول المحدود إلى السوق، ونقص المعدات والتكنولوجيا، والأطر التنظيمية التقييدية. إن برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود هو محاولة لدعم الأعمال التجارية التي تملكها وتديرها النساء ورفع الحواجز التي تعترض المشاريع النسائية في سلاسل القيمة المختارة في كلٍّ من اليمن وبوركينافاسو ونيجيريا، وهي ثلاث من أكثر البلدان هشاشة في أفريقيا والشرق الأوسط.

الأهداف

برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائيّة ذات القيمة المضافة على الصمود هو منحة خماسية قدرها 32,2 مليون دولار أمريكي تعطى في إطار مبادرة تمويل رائدات الأعمال.

العناصر الأساسية

سيوفر البرنامج التدريب لمستشاري الأعمال على التخطيط لاستمرار الأعمال في السياقات الهشة وذات المخاطر العالية. وسيمول أيضا ما يقدر بنحو 1200 منشأة صغيرة ومتوسطة تملكها وتديرها النساء في سلاسل القيمة المختارة مسبقا، على أساس منحة مطابقة، شريطة اجتياز برنامج التدريب. وسيضمن البرنامج أيضا استدامة التأثير في القطاعات المستهدفة باعتماد نهج تطوير سلاسل القيمة التي تدعم الشركات الرائدة، وجمعيات الأعمال النسائية والتعاونيات القطاعية.

السمات الفريدة

يحل البرنامج ثلاثة مشاكل كبيرة تواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، الهشاشة (يعد 29 من بين 57 بلدا، بلداً هشا)، والتنمية المنخفضة في مجال ريادة الأعمال النسائية، والارتفاع في معدلات البطالة. لقد صُمّم البرنامج لكي يذلّل العقبات التي تواجهها سيدات الأعمال لا سيما في السياقات الهشة ويمكّن الشركات التي تملكها و تقودها النساء من العمل كمحركات للنمو الاقتصادي ولخلق فرص العمل.

ويتسق البرنامج كذلك مع نموذج العمل الجديد، أي النتيجة التشغيلية لبناء أنظمةِ سوقٍ قادرة على الصمود، تضمن عدم تخلف السكان أو البلدان عن الركب، حيث يركز البرنامج على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتقودها النساء في بيئات هشة .

تاريخ المبادرة

يناير 2019

الإدارات الرئيسة

- القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية

النتائج المتوقعة

- تدريب 1500 سيدة يملكن ويدرن منشآت صغيرة أو متوسطة على كيفية تقييم المخاطر وتحديد أولوية أعمالهن التجارية بإعداد خطط لاستمرار الأعمال؛
- مخطط مطابقة المنح لأكثر من 1200 منشأة صغيرة ومتوسطة تملكها وتديرها النساء في سلاسل القيمة المختارة مسبقًا، على أساس تقاسم التكاليف لتوريد السلع والخدمات الرأسمالية لدعم انتعاش/ نمو الأعمال؛
- دعْم 40 شركة رائدة وجمعيات/ تعاونيات تجارية في اليمن ونيجيريا وبوركينافاسو لحماية سلاسل القيمة الحيوية ورفع أداء السلسلة، مما أثر على العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير منصة تكنولوجيا المعلومات عبر الإنترنت للتعامل مع المراقبة / إعداد التقارير وتبادل المعارف بين الأطراف المعنية في المشاريع.

شركاء التنمية

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مبادرة تمويل رائدات الأعمال

"رفع الحواجز التي تواجهها رائدات الأعمال خاصة في السياقات الهشة وتمكين المرأة من العمل كمحركات للنمو الاقتصادي"

برنامج تطوير القدرات في مجال النظم الإيكولوجية الوطنية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

يدعم البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين البلدان الأعضاء فيه. وقد أظهرت التجربة حتى الآن أن بعض البلدان لديها بعض عناصر القدرات والترتيبات المؤسسية - أو النظم البيئية الوطنية – الضرورية للانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي انخراطا فعالا، بينما تفتقر معظم تلك البلدان لهذه العناصر. من أجل مواجهة هذا التحدي، أعد البنك الإسلامي للتنمية إطارًا جديدًا يحمل اسم "النظم البيئية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" يحدد الركائز الأساسية التي ينبغي أن تكوّن الترتيبات المؤسسية الوطنية للمشاركة مشاركة فعالة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد أثبتت صحةَ الإطار دراسةٌ مدعومة بأدلة تحمل اسم "تطوير النظم البيئية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة". من أجل تفعيل إطار النظم البيئية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لصالح البلدان الأعضاء، صاغ البنك أيضًا "برنامج تطوير القدرات لتعزيز النظم البيئية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية"، الذي اعتُمد في ديسمبر 2019. سيُنفَّذُ البرنامجُ باستخدام طريقة تبادل المعارف والخبرات آليةً رئيسة للتنفيذ. ستصبح البلدان الأعضاء التي لديها ركائز قوية للنظام الإيكولوجي الوطني مُزوِّدةً في مجال تطوير القدرات للبلدان التي تفتقر إليها. سيسهم البرنامج بتسهيله تبادل القدرات والخبرات المؤسسية حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين البلدان الأعضاء وكذلك بين بلدان الجنوب عموما، في تحقيق هدف البنك المتمثل في أن يكون "بنك التنمية وبنك الإنمائيين". يتوفق إطار العمل وبرنامج تطوير القدرات مع النقاش العالمي حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب و التعاون الثلاثي.

الأهداف

يتمثل الهدف العام للبرنامج في دعم البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية للاستفادة استفادة كاملة من طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستخدامها كأحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وكذلك المساهمة في خطة 2030.

العناصر الأساسية

سيركز البرنامج على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع أو تعزيز ركائز النظام البيئي الوطني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على النحو المحدد في إطار البنك المتعلق "بالنظم البيئية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي". يتكون هذا الإطار من 7 ركائز رئيسة حددت كما يلي: (1) الإرادة السياسية؛ (2) الاستراتيجية الوطنية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (3) الهيئة الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (4) قواعد البيانات؛ (5) الجهات الفاعلة المرتبطة؛ (6) آليات التمويل الوطنية للتعاون فيما بين-

تاريخ المبادرة

ديسمبر 2019

الإدارات الرئيسة

- الإستراتيجية والتعاون القُطْريان

بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي و (7) أنظمة تدبير الأداء لتقييم مدى التقدم وتعلم الدروس لرسم أفضل للسياسات. في إطار هذا البرنامج، ستنفذ الأنشطة الأساسية التالية لكل بلد مستفيد، ومنها: (1) تقييم الثغرات في قدرات النظام البيئي الوطني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحديد نقاط الضعف بالإضافة إلى مجالات التدخل ذات الأولوية ووضع خطة عمل على أساس نهج تشاركي مع الأطراف المعنية الوطنية؛ (2) تصميم حل شامل لتطوير القدرات لتعزيز النظام البيئي الوطني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب و التعاون الثلاثي وتنفيذه مع الشركاء الفنيين للبرنامج.

السمات الفريدة

تختلف حالة النظام البيئي الوطني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من بلد عضو إلى آخر. من بين 57 بلدا عضوا في البنك الإسلامي للتنمية، 12 بلدا فقط لديها بعض عناصر النظام البيئي الوطني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بينما تفتقر بلدان أخرى إلى تلك القدرات تمامًا. وبتنفيذ برنامج تطوير القدرات، سيكون البنك أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يساعد البلدان الأعضاء فيه على سد فجوة القدرات الأساسية على القيام بأنشطة فعالة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي هذا الصدد، سيكون البنك أيضًا أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يطبق التوصيات التي أبرزت في الوثيقة الختامية لـ"خطة عمل بوينس آيرس بعد مرور 40 سنة" [BAPA +40]

النتائج المتوقعة

سيمكّن برنامج تطوير القدرات هذا من إمداد عشرة بلدان أعضاء على الأقل بأنظمة بيئية وطنية معززة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

شركاء التنمية

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مركز الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

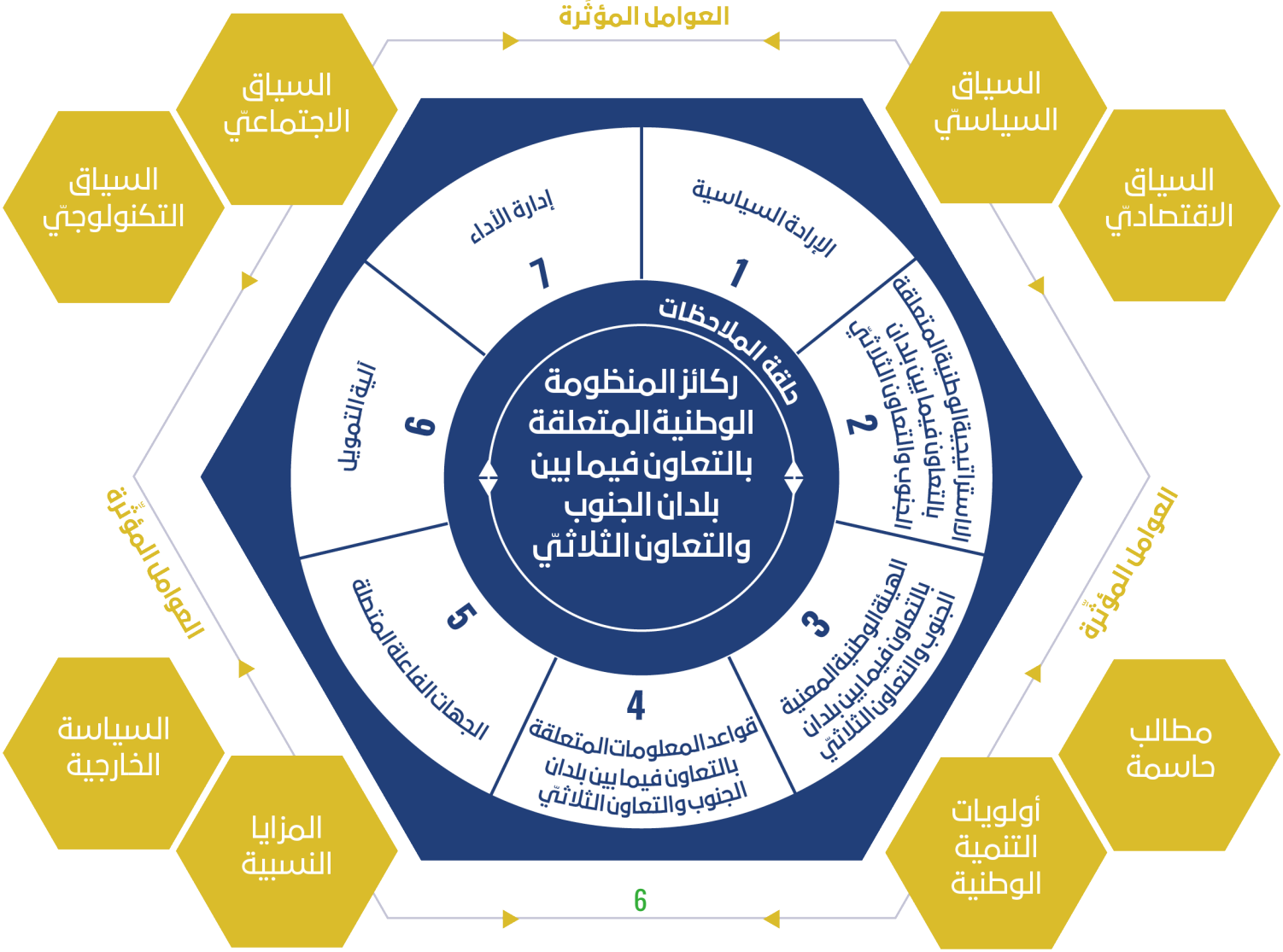

مذكرات توجيهية حول قطاع التكيف مع المناخ

إن التغير المناخي لا يهدد فقط تقدم التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان ولكنه يشكل خطراً على مهمة التنمية الأساسية التي يضطلع بها البنك الإسلامي للتنمية. وتماشيًا مع مسارات الوعي والكفاءة والتنفيذ المنبثقة عن البرنامج الخماسي للرئيس، قام البنك، بالتعاون مع معهد الموارد العالمية [WRI]، بإعداد مذكرات توجيهية بشأن التغير المناخي تهم أربعة قطاعات رئيسة هي: (1) الزراعة والتنمية الريفية؛ (2) الطاقة؛ (3) النقل؛ (4) المياه.

الأهداف

تتمثل أهداف مذكرات البنك الإسلامي للتنمية التوجيهية عن التغير المناخي في تقديم التوجيه العملي لفرق المشروع لا سيما قادة فرق العمليات، ومديري المشاريع، والمديرين القُطريين، والمتخصصين في التغير المناخي، وموظفي العمليات بشأن إدارة مخاطر التغير المناخي (المخاطر الحادة والمزمنة والمتوسطة والطويلة الأمد)، وتحديد فرص تعزيز الصياغة والتصميم العامّين المتعلقين بالعمليات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.

العناصر الأساسية

تشمل المذكرات التوجيهية العمليات والتدخلات في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي والقطاعات الفرعية.

تتوخى المذكرات التوجيهية بصورة مباشر كيفية معالجة المخاطر المناخية في تصميم المشاريع (داخل البنك الإسلامي للتنمية وفي البلدان الأعضاء)، وتقييم هذه المخاطر وتحديد الخيارات المختلفة للتخفيف منها. كما أنها توفر للممارسين مقترحات إجراءات ملموسة ودراسات حالة.

لقد كانت أدوات مفيدة لإشراك البلدان الأعضاء في النقاش الدائر حول التغير المناخي.

تُستخدم هذه المذكرات حاليًا أدواتٍ لتعميم العمل المناخي في عمليات البنك وفي بناء قدرة البلدان الأعضاء على الصمود في وجه المناخ.

السمات الفريدة

تساعد المذكرات التوجيهية البنك على التصدي للمخاطر المناخية تصديا منهجيا وتعزيز قدرة المشاريع على الصمود أمامها. قد تتوفر عدة منتجات معرفية تُعنى بالمخاطر المناخية على مستوى العالم، لكنها لا تعطي للممارسين أثناء تصميم المشروع نظرة موجزة متسلسلة مماثلة تدمج فيها المكونات المناخية.

وتقدم هذه المذكرات التوجيهية "طريقة سهلة للاستخدام"، كما تؤدي وظيفة تعليمية لفرق المشروع والمتخصصين في القطاع الذين ليست لديهم بالضرورة معرفة قبلية بالعلوم البيئية/بالتغير المناخي.

تاريخ المبادرة

مايو 2019

الإدارات الرئيسة

- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية
- القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية
- المراكز الإقليمية.

النتائج المتوقعة

تعزيز قدرة المتخصصين في القطاع وكذلك فرق المشروع لتحسين صمود المشاريع أمام المخاطر المناخية وتعزيز قدرة الفريق على تقييم وتصميم المشاريع لتحسين جودته منذ البدء.

صمود معزز لاستثمارات البنك الإسلامي للتنمية في مواجهة التغير المناخي في البلدان الأعضاء بالإضافة إلى تعزيز صمود المجتمعات المستفيدة بفضل التدابير المتخذة لمقاومة التغير المناخي.

زيادة تعميم المعارف بالمناخ حيث توفر المذكرات توجيهات عملية لفرق المشروع.

شركاء التنمية

البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي [Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)]، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير [EBRD]

"دليل عملي للموظفين لمساعدتهم على تحديد المخاطر والفرص لتعزيز تصميم المشاريع"

أداة التحري عن المخاطر المناخية على المشاريع [AWARE™ for Projects]

يمثل التغير المناخي تحديًا عالميًا له عواقب كبيرة لا يهدد فقط تقدم التنمية الاقتصادية عبر العديد من البلدان ولكن يهدد أيضًا مهمة البنك الإسلامي للتنمية الأساسيةَ المتمثلة في التنمية. وللتصدي لهذا الخطر الداهم، انخرط البنك في أداة التحري عن المخاطر المناخية، التي صُمّمت خصيصا لقطاعات البنك الأساسية وقطاعاته الفرعية لتمكين مسؤولي المشاريع من تحديد المخاطر المناخية المحتملة والتصدي لها.

الأهداف

الهدف الرئيس من "أداة التحري عن المخاطر المناخية" هو تقييم المشاريع في أي موقع في ضوء مجموعة من المخاطر المعايَنَة والمستقبلية المتعلقة بالمناخ. يمثل تطبيق الأداة المرحلة الأولى في عملية تدبير البنك الشامل للمخاطر المناخية، كما تساعد الأداة على تحديد طبيعة ومستويات المخاطر على المشاريع المخطط لها. تُستَثمَرُ المخاطر المحددة عند إعداد الإجراءات المناسبة وعند اقتراحها، بغية التكيف مع التغير المناخي وتعزيز القدرة على الصمود أمامه، لتعميم تلك الإجراءات ودمجها بعد ذلك في تصميم المشروع وعند تنفيذه.

العناصر الأساسية

استحدثت مجموعة " أكليماتايز" المحدودة بالمملكة المتحدة أداة التحري عن المخاطر المناخية على المشاريع، وعدلتها بطلب من البنك الإسلامي للتنمية. وقد صُمّمت الأداة خصّيصاً لقطاعات البنك الإسلامي للتنمية الرئيسة ولقطاعاته الفرعية لتناسب عمليات البنك.

ووُفِّرَ دليلُ المستخدِم والتدريبُ لفرق المشاريع، حيث تعرض الأداة بيانات في شكل تقرير مفصل عن المخاطر، وتسلط الضوء على مستوى المخاطر على المشاريع، وتقدم توصيات تهمّ إجراءات المتابعة.

وتعد خطوة التحري عن المخاطر المناخية هذه أول مدخل للمتخصصين في التغير المناخي عند المشاركة الفنية في المشاريع، وهي تسهل إجراء نقاش موضوعي مدعوم بالأدلة.

وتعد أداة التحري عن المخاطر المناخية جزءًا مهمًا من عملية تدبير المخاطر المناخية التي يعتمدها البنك، وهي خطوة رئيسة كما أشير إليها في الإطار التنفيذي لسياسة البنك بشأن التغير المناخي.

السمات الفريدة

تشمل أداة التحري عن المخاطر المناخية على المشاريع جميعَ قطاعات البنك الإسلامي للتنمية الرئيسة والقطاعات الفرعية وكذلك جميع المناطق والمواقع الجغرافية. وترتكز أداة التحري عن المخاطر المناخية على المشاريع على الأبحاث المدعومة بالأدلة وإجراءات التحليل والبيانات المجمّعة بما في ذلك البيانات المناخية ذات الكمّية الضخمة ونظام المعلومات الجغرافية وطريقة للبحث والتحقق من صحة المعلومات على أرض الواقع، وكل ذلك في نظام موحد. وتوفر أداة التحري عن المخاطر المناخية للمشاريع منصة سهلة الاستخدام لتحليل المخاطر المناخية على استثمارات البنك الإسلامي للتنمية.

تاريخ المبادرة

فبراير 2019

الإدارات الرئيسة

- القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية
- جودة ونتائج العمليات

وتشكل أداة التحري عن المخاطر المناخية على المشاريع جزءًا من عملية تدبير المخاطر المناخية للبنك باستخدام العمليات التجارية الحالية ويشكل حاليًا خطوة رئيسة في دورة أعمال المشاريع.

النتائج المتوقعة

زيادة قدرة موظفي البنك الإسلامي للتنمية على تحديد المخاطر المناخية.

بناء قدرة استثمارات البنك الإسلامي للتنمية في البلدان الأعضاء على الصمود في وجه التغير المناخي، وكذلك بناء قدرة المجتمعات المستفيدة على الصمود وعلى مقاومة التغير المناخي بفضل عمليات ممولة.

زيادة وتعميم المعرفة بشؤون المناخ، حيث توفر الأداة معارف كافية بمخاطر التغير المناخي (المخاطر الحادة والمزمنة والمتوسطة والطويلة الأمد) ونقاط ضعف فرق المشاريع.

شركاء التنمية

مجموعة " أكليماتايز" المحدودة، المملكة المتحدة

"تعميم التكيف المناخي والقدرة على الصمود في وجه التغير المناخي عند تصميم وتنفيذ المشاريع"

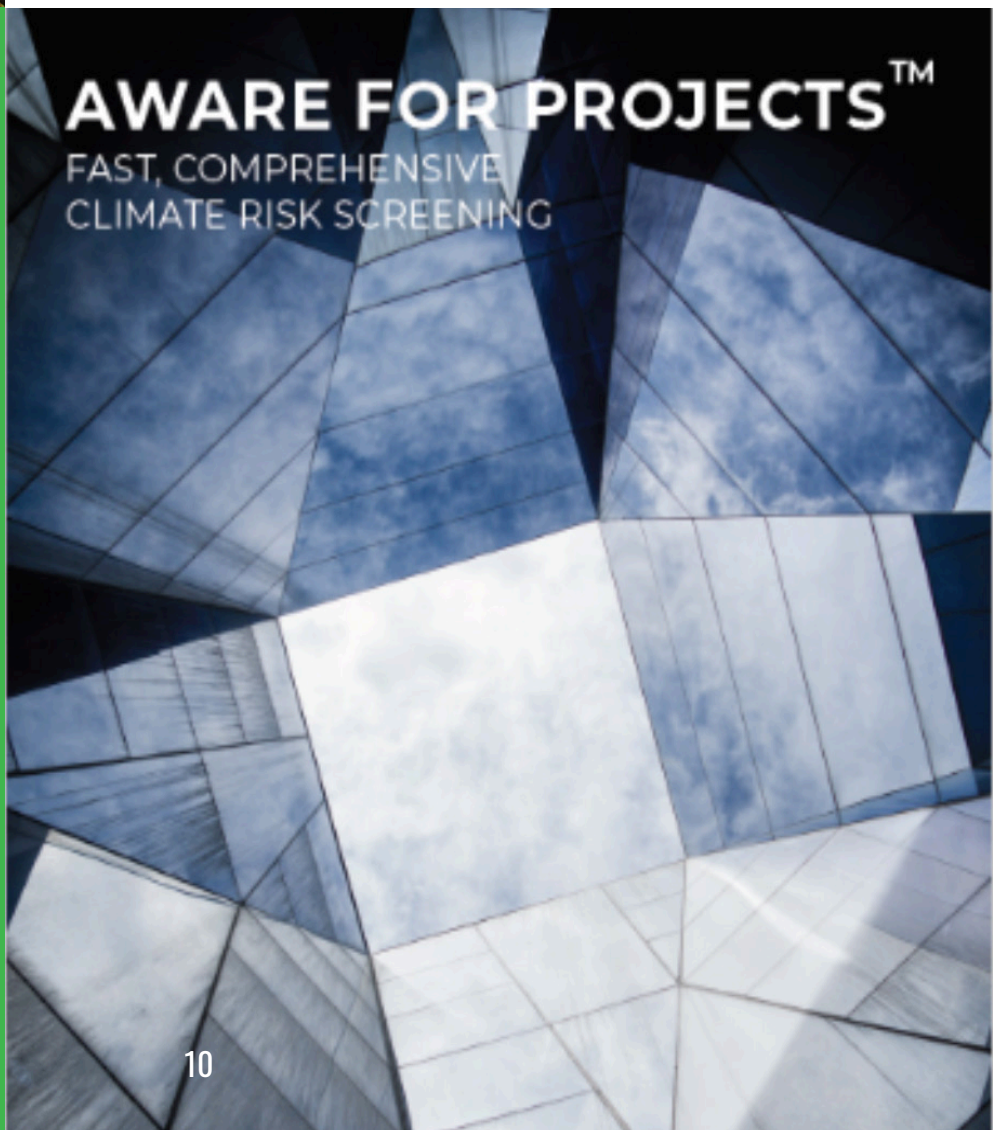

الأثر الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

يهدف هذا المنشور إلى توعية الأطراف المعنية الخارجية والداخلية بالنموذج الفريد والإنجازات الأساسية والإمكانات التي تتمتع بها الأوقاف عامة وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خاصة كنموذج إنمائي فريد يعتمده ويشجعه البنك الإسلامي للتنمية.

يستهدف التقرير المؤسسات الإنمائيّة ويقصد التأثير على شركاء الاستثمار، في محاولة لتعبئة موارد إضافية لفائدة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في نفس الوقت الذي يروج فيه لمؤسسة لأوقاف باعتبارها أداة للتنمية.

الأهداف

تثمين وتقييم طبيعة ومدى تأثير مشاريع صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف على المنظمات المستفيدة والمستفيدين النهائيين في البلدان الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

توفير منظور شمولي للإنجازات التاريخية لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وتحديات التنمية التي يتصدى لها.

توعية الأطراف المعنية الخارجية والداخلية بدور ونموذج التشغيل وإنجازات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

العناصر الأساسية

يعرض هذا المنشورُ الذي نُوِّه به على نطاق واسع والذي يحمل عنوان "التأثير الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف: نموذج للتنمية المستدامة" نظرةً ثاقبة على نموذج التنمية الفريد هذا، ويتضمن الأقسام التالية:

1. مقدمة عن مفهوم الأوقاف.
2. مدى ملاءمة الأوقاف عامة وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف خاصة لممارسات التنمية الدولية.
3. كيفية تفعيل مفهوم الأوقاف بصفته أداة للتنمية بواسطة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.
4. لمحة عن محفظة استثمارات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف والأثر الاجتماعي من خلال مستفيدين مختارين.
5. بحث عميق في مشاريع دراسة حالات محددة، ولا سيما أهم الدروس المستفادة من كل تدخل مختار؛
6. وتحليل القضايا التي قد تكون ذات صلة بالأوقاف في السنوات المقبلة.

السمات الفريدة

هذه هي المرة الأولى التي يُعَدّ فيها تقرير شامل عن التأثير الإنمائي لصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

يقدم الدليلَ المطلوب على دور الأوقاف في تعزيز الاستدامة الطويلة الأمد للمشاريع الإنمائية.

يعرض هذا التقرير الذي أنجز داخليًا مساهماتٍ من المشاريع الفعلية والمستفيدين الفعليين.

تاريخ المبادرة

ديسمبر 2019

الإدارات الرئيسة

- تطوير القطاع المالي الإسلامي

النتائج المتوقعة

يعزز عرضُ تجربة صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخطاب الرائج عن التنمية في الوقت الحاضر. ويوضح للمجتمع التنموي مفهوم الوقف والإمكانات التي يتوفر عليها كشكل من أشكال التمويل الاجتماعي الإسلامي، المدعوم بالآثار الموثقة التي أحدثتها المشاريع الوقفية.

كما يزود ممارسي التنمية المطلعين على الأوقاف بالدروس المستفادة وبأفضل الممارسات وبتطبيقات استثمارات الأوقاف.

ومن أهدافه الأساسية إبراز الدور الحاسم لهياكل الحوكمة المناسبة لإدارة أصول الأوقاف إدارة ذات كفؤة ومستدامة.

شركاء التنمية

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بنك أبوظبي الأول

"ندعم الأوقاف للتمكين للأمة"

وضع جيل جديد من المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الشراكة القُطْرية

وَضَع الإصدار الأول للمبادئ التوجيهية لاستراتيجيات الشراكة القُطْرية أسُس كيفية إجراء أول تحليل لاستراتيجيات الشراكة القُطريّة القائمة على سلاسل القيمة العالمية على الإطلاق. وهكذا توفر المبادئ التوجيهية المنقّحة إرشادات وتعليمات معمّقة حول كيفية صياغة الإستراتيجية التشغيلية المملوكة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في كل بلد عضو. وفي المجموع، تتمثل العملية في تحديد سلاسل القيمة العالمية الأساسية؛ وفي تحليل نطاق العمل اللازم لرفع تنافسيتها بتحويل الصناعات المختارة، إلخ. ونتيجة لذلك، من المتوقع الآن أن تسفر استراتيجيات الشراكة القُطريّة القائمة على سلاسل القيمة العالمية عن مشاريع قابلة للتمويل تمكّن من اجتذاب الموارد المالية الخاصة، ومن ثمَّ "تسخير الأسواق لتحقيق التنمية". ولذلك، يجب تجديد المنهجية الأولية من أجل إعطاء أهمية أكبر للقطاع وللخبرة المحورية المتاحة في الممارسات العالمية لإحداث مجموعة من التدخلات المطلوبة.

الأهداف

تجديد عملية استراتيجيات الشراكة القُطْرية لتنفيذ استراتيجيات الشراكة القُطْرية القائمة على سلاسل القيمة العالمية في 4 بلدان تجريبية. لجعلها تتوافق على الخصوص مع نموذج العمل الجديد للبنك، المتمثل في تسخير الأسواق لتحقيق التنمية، وذلك بدعم القدرة التنافسية للشراكات القطرية. وما كَلَّف بالتجديد أيضًا هي الدروس والتوصيات المتكررة التي صدرت عن وظائف التقييم المستقلة للبنك التي طلبت أن تكون عملية استراتيجيات الشراكة القُطْرية الجديدة أكثر كفاءة ومباشرة واستباقية.

العناصر الأساسية

إعادة تصميم وتطوير المبادئ التوجيهية المنقحة الجديدة لاستراتيجيات الشراكة القُطْرية، بما في ذلك تفويض السلطات وانسياب العمليات ووضع إطار لنهج تطوير برنامج عمل استراتيجيات الشراكة القُطْرية لمدة 3 سنوات. وسينفذ نهج المقاربة الجديدة لاستراتيجيات الشراكة القطرية في استراتيجيات الشراكة القُطْرية السبع التي ستُقام سنة 2020.

السمات الفريدة

يساعد نهج استراتيجيات الشراكة القُطريّة القائمة على سلاسل القيمة العالمية الجديدة في تحويل البنك الإسلامي للتنمية إلى شبكة من الإنمائيين الذين يمكنهم سد ثغرات التمويل واستخدام أحدث المنتجات العلمية والتكنولوجية والمبتكرة لصالح البلدان الأعضاء. ويستفيد من الدور الحاسم للقطاع الخاص في التنمية. وتقود تلك الاستراتيجياتِ الممارساتُ العالمية، مستفيدة في ذلك من خبرتها القطاعية والمواضيعية، بينما تُدعِّمها دعماً كاملا جميع كياناتُ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

النتائج المتوقعة

تفعيل نموذج التطوير الجديد للبنك الإسلامي للتنمية بما يتسق مع البرنامج الخماسي للرئيس.

تاريخ المبادرة

يوليو 2019

الإدارات الرئيسة

- الإستراتيجية و التعاون القُطْريان
- البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي
- العلاقات والخدمات القطرية
- إدارة الإستراتيجية والتحول
- الممارسات العالمية

"جيل جديد من استراتيجيات الشراكة القُطرية يركز على تسخير الأسواق للعمل من أجل التنمية"

إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات القُطرية التي تستفيد من الخبرة الداخلية لتسخير الأسواق من أجل التنمية وبناء سلاسل القيمة المعززة في البلدان الأعضاء.

شركاء التنمية

البلدان الأعضاء، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

منصة التقارير عن المهامّ

تعد المنصة الإلكترونيّة للتقارير عن المهام وثيقة رسمية مهمة من وثائق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تبين الإجراءات والاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الاجتماعات المعقودة بين إدارة البنك الإسلامي للتنمية والموظفين وبين الأطراف المعنية الخارجية.

استُحدثتْ منصة إلكترونيّة للتقارير عن المهام على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ككل، لتوحيد جمْع المعلومات الأساسية الناشئة عن الأسفار الرسمية داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وجعلها في متناول مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الأهداف

تتيح المنصة الإلكترونيّة للتقارير عن المهام إنشاء مستودع معلوماتٍ رئيسة فعال ومتاح أثناء الأسفار الرسمية داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الرسمية مع الإبقاء على الحوكمة الجيدة والمساءلة.

العناصر الأساسية

تقدم المنصة الإلكترونيّة للتقارير عن المهام، المعتمدة على الحوسبة السحابية عملية موحدة لجمع المعلومات قبل وأثناء وبعد المهمة ولمشاركة النتائج. وهي تتيح موثوقية الوصول إلى جميع موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أي مكان باستخدام الكمبيوتر المحمول والهاتف الذكي والكمبيوتر اللوحي المتصل بالإنترنت دون الولوج إلى الشبكات الخاصة الافتراضية. وهذا الوصول لا يضمن تبادلا موحدا للمعلومات فقط، بل يضمن أيضًا إدارة فعالة ومناسبة لمهام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وزيادة التعريف بخطط وإجراءات المتابعة والمساءلة بشأنها.

السمات الفريدة

تشكّل المنصةُ مركزَ خدمات شامل يوفر واجهة سهلة الاستخدام لتتبع وتجميع المعلومات المتعلقة بالمهام، كما يوفر متابعة ومراقبة منتظمة لجميع الأسفار الرسمية داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتسهل الحوكمة الجيدة والانضباطَ والمساءلة، وتتيح المعلومات والتعلم من المهام الرسمية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إتاحة ميسرة جدا بفضل محرك بحث محسن ومحتوى منظم موصوف ومصنّف.

النتائج المتوقعة

المعارف والدروس المستفادة والمتاحة عن الأسفار الرسمية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتسهيل اتخاذ القرار.

شركاء التنمية

لا ينطبق

تاريخ المبادرة

أكتوبر 2019

الإدارات الرئيسة

- البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي

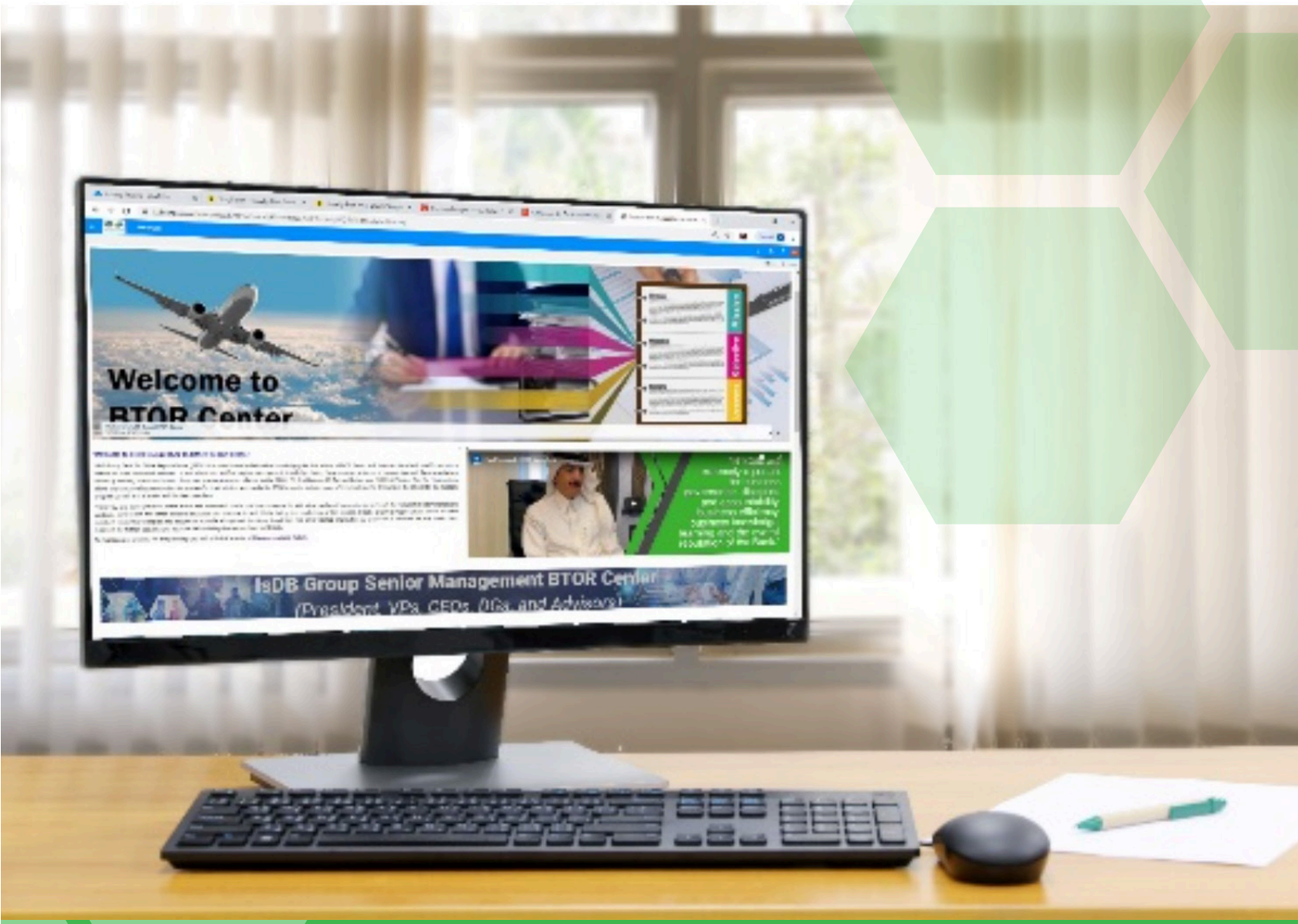

"مركز واحد للاستفادة من المعلومات الأساسية المحصّل عليها خلال المهام الرسمية"

تقرير عن التقدم المحرز في مجال الطاقة بالمنطقة العربية

في إطار تحول البنك الاسلامي للتنمية لبنك الإنمائيين ومن أجل استحداث منصة للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المناسبة، بدأ البنك نقاشا مع فريق الطاقة المستدامة للجميع همّ التعاونَ على إنشاء مركز إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وعقب النقاش، قام البنك الإسلامي للتنمية بتوقيع اتفاقية شراكة مع منظمة "الطاقة المستدامة للجميع" لإنشاء "مركز إقليمي للشرق الأوسط" يستضيفه البنك الإسلامي للتنمية. وفي سبتمبر 2018، وقع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية شراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة للانضمام إلى "مركز الشرق الأوسط للطاقة المستدامة للجميع" باعتباره سبيلا لتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي في مجالات الوصول إلى خدمات وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

الأهداف

في إطار الأنشطة المشتركة "للطاقة المستدامة للجميع- مركز الشرق الأوسط" التي استضافها البنك الإسلامي للتنمية، أقام البنك واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة شراكة للإعلان عن " تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير عن التقدم المحرز في مجال الطاقة بالمنطقة العربية " بمثابة تقرير إقليمي يتتبع التقدم المحرز على صعيد غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية. ويشير التقرير إلى التقدم المحرز حتى الآن في البلدان العربية مقارنة بالتقدم المحرز على الصعيد العالمي. ويعد التقرير أداة للمساعدة في تعزيز السياسة الاستباقية لتحسين الأمن الطاقي وتعزيز القدرة على الصمود في وجه التغير المناخي وتعميم أهداف التنمية المستدامة على التدابير المتخذة نتيجة للسياسات الإقليمية والوطنية.

العناصر الأساسية

يشير التقرير إلى التقدم المحرز حتى الآن في البلدان العربية في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالتقدم المحرز على الصعيد العالمي. وعلى العموم، تسير المنطقة العربية على المسار الصحيح لتحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الوصول الشامل إلى الكهرباء بحلول سنة 2030. فقد ارتفع معدل الكهربة في البلدان العربية إلى 92.5% سنة 2017 مقارنة بمعدل 88.4% المسجل سنة 2010، وهي واحدة من أكثر المجموعات الإقليمية ربطاً بالكهرباء في العالم النامي. ويتركز 90% من العجز في الحصول على الكهرباء في ثلاث بلدان عربية من البلدان الأعضاء الأقل نمواً، وهي: السودان واليمن وموريتانيا، خاصة في المناطق الريفية. ويفتقر نحو 38 مليون شخص إلى إمكانية الاستفادة من الطبخ النظيف، معظمهم من البلدان العربية الأعضاء الأقل نمواً وهي موريتانيا والسودان واليمن. وعلى الصعيد العالمي، بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة نحو 17.5%، في حين أنها لا تزال هامشية عند نحو 10% في المنطقة العربية. وفيما يخص استخدام الطاقة بكفاءة، تحتاج البلدان إلى رفع مستوى برامج الكفاءة في استخدام الطاقة.

تاريخ المبادرة

ديسمبر 2019

الإدارات الرئيسة

- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية

السمات الفريدة

يعتبر التقرير توجيهاً لصياغة تدخلات الطاقة في إطار نهج الإستراتيجية الجديدة للشراكة مع البلدان الأعضاء المتبعة من قبل البنك الإسلامي للتنمية، وتوجيه للبلدان الأعضاء المعنية لتطوير إستراتيجيتها المتعلقة بقطاع الطاقة.

النتائج المتوقعة

توعية 23 بلدا من البلدان العربية الأعضاء بالحالة المحدَّثة لقطاع الطاقة في تلك البلدان من حيث التقدم المحرز حتى الآن في الغايات الرئيسة الثلاثة من غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (الوصول إلى الطاقة، الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة بكفاءة).

وسيضع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير أحدَ أسس إستراتيجية قطاع الطاقة بين البنك الإسلامي للتنمية و23 بلدا من البلدان الأعضاء، لخلق إستراتيجية شراكة مع تلك البلدان.

شركاء التنمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، الطاقة المستدامة للجميع [SEforALL]

"المساعدة في دعم سياسات تحسين الأمن الطاقي وتعزيز الصمود في مواجهة المخاطر المناخية نتيجة للتدابير المتخذة على صعيد السياسات الإقليمية والوطنية"

تطوُّر مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية

شهد العقدان الماضيان تخمةً في التخصص وانفجارًا تجاريًا مدفوعًا إلى حد كبير بالنمو في سلاسل القيمة العالمية. وتقرير "تطور مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية" هو نتيجة للتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي. ويركز التقرير على تعزيز تجميع الحسابات القومية والمؤشرات الرئيسة للمساعدة على إضفاء الطابع المؤسسي على سجلات الأعمال الإحصائية وإحصاءات وتحليل سلاسل القيمة العالمية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

الأهداف

تحليل حالة وتطور مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية منذ سنة 2000 بفضل استخدام بيانات اقتصادية جيدة التنظيم.

وضع إطار يوضح بإيجاز مشاركة سلسلة القيمة لقطاعات البلد ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

العناصر الأساسية

ركزت المبادرة على تحليل شامل لكيفية مساهمة سلاسل القيمة العالمية في تعزيز ترتيبات الإنتاج عبر الحدود بين البلدان الأعضاء. وحُلِّلت، في هذه الدراسة بالذات، حالة وتطور مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية منذ سنة 2000. وركِّز فيها على الصعوبات والفرص التي تواجهها الظاهرة العالمية الحالية والجديدة، مثل الصراع التجاري والتشغيل الآلي السريع للاقتصادات.

السمات الفريدة

تتجاوز المبادرة تعزيز القدرات في البلدان الأعضاء، لتحليل وفهم الإحصاءات، والتمكين من رسم سياسات قائمة على الأدلة على المستوى القُطْري.

وتركز المبادرة على كيفية مساهمة سلاسل القيمة العالمية في: زيادة الإنتاج عبر الحدود وشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية.

التعاون مع بنك التنمية الآسيوي لتعزيز تجميع الحسابات القومية والمؤشرات الأساسية للمساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي على سجلات الأعمال الإحصائية وإحصاءات وتحليل سلاسل القيمة العالمية.

النتائج المتوقعة

يعتبر التقرير مورداً رئيساً لتحديد الاتجاهات الأساسية في مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية، كما يعتبر مرجعاً قيما لواضعي السياسات والمحللين في إندونيسيا وخارجها. ومن بين الاستنتاجات الأساسية أن مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية (سابقة ولاحقة وشاملة) قد انخفضت، ويبدو أن هذا الانخفاض مرتبط بنمو القطاعات المحلية. يعد أساس الأدلة الذي توفره الدراسة مُدْخَلًا هامًا في النقاش وعلى صعيد الطرق التي تمكّن من اتخاذ القرار السياسي في إندونيسيا.

أظهر التحليل أن تطوير قطاع التصنيع يحتاج إلى إضفاء أولوية سياسية-

تاريخ المبادرة

يناير 2019

الإدارات الرئيسة

- البحث الاقتصادي والتعلّم المؤسسي
- المركز الإقليمي لإندونيسيا

عليه، مع رسالة واضحة لتعزيز القيمة المضافة المحلية بواسطة التصنيع. كما سُلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الصادرات وزيادة مشاركة سلاسل القيمة العالمية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية الصناعية.

وقد لقيت الدراسة استحسان واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية الذين أشادوا بالدراسة التي أنجزت في الوقت المناسب وأكدوا استنتاجاتها، كما عبروا عن الرأي بقولهم بأن المنشور جاء في الوقت المناسب بالنظر إلى السياق العالمي الحالي.

وإضافة إلى دعم رسم السياسات المدعوم بالأدلة، وفي إطار جزء من المهارات ونقل المعارف، دُرب المسؤولون الرئيسون والأكاديميون على أحدث الأساليب والتقنيات الكمية لتحليل إحصاءات العولمة الاقتصادية تحليلا أفضل.

شركاء التنمية

بنك التنمية الآسيوي، حكومة إندونيسيا

"إطار لتصوير المشاركة في سلسلة القيمة والتحليل المدعوم بالأدلة لدعم البرنامج الخماسي للرئيس"

المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية

يعيش في الوقت الحاضر واحد من كل ثمانية أشخاص في مناطق عشوائية عبر أنحاء العالم، ويتوقع أن يفتقر 3 مليار شخص إضافي إلى السكن اللائق قبل سنة 2050. ففي المنطقة العربية، زادت هجرة اليد العاملة داخل البلدان العربية وعبرها بسبب تطوير الخدمات الاجتماعية وتوفر فرص عمل أفضل في المدن الرئيسة. وأدى النزوح لأسباب بشرية وطبيعية أيضا إلى توزيع غير متوازن للكثافة السكانية بين المدن والمجتمعات الرئيسة والثانوية. وأدت كل هذه العوامل إلى نشوء أشكال مختلفة من المناطق العشوائية التي تؤثر على نوعية المعيشة والتراث والقيم الثقافية في العديد من المدن العربية.

الأهداف

ترمي المبادرة إلى إنشاء برنامج إقليمي يُعنى بالمستوطنات العشوائية، ويقوم على فهم معزز لماهية المناطق العشوائية وحجمها وتكوينها الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية والدروس الناجحة المستفادة من مختلف الشركاء. وتتوخى كذلك إنشاء منصة لتعزيز الشراكات والتعاون عبر الحدود للرصد والتعلم المتبادل من برامج التنفيذ ودعم بناء مؤشرات قابلة للمقارنة لدعم التدخلات الفعالة.

العناصر الأساسية

ستلقي النشرة المشتركة الصادر عن البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية [UN-Habitat] حول "المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية- التحليل والآفاق" نظرة ثاقبة على هذا القطاع الرئيس في المنطقة العربية. كما سيرسي أساسا مدعوما بالأدلة لبرنامج "نحو مدن عربية بدون مناطق عشوائية".

السمات الفريدة

إن ترقية المستوطنات الفقيرة وتوفير السكن الاجتماعي من القضايا الأساسية التي تؤثر على جميع البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. وتجرى للمرة الأولى دراسة مكثفة عن المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية، وتتضمن مراحل التحديد والتصنيف والتشخيص بهدف توفير حلول إسكانية مبتكرة ومستدامة.

النتائج المتوقعة

- نشر كتاب " المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية: التحليل والآفاق"
- بدأ برنامج "نحو مدن عربية بلا مناطق عشوائية"

شركاء التنمية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تاريخ المبادرة

يوليو 2019

الإدارات الرئيسة

- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية

"تعبئة الدروس المستفادة للتعامل بشكل أفضل مع مشكلة المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية"

برنامج تمكين "البنكِ الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" للمنظماتِ غير الحكومية من أجل الحد من الفقر

تواجه البلدان الأعضاء العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه التحديات الفقر والهشاشة والصراع العنيف والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والكوارث الطبيعية التي غالباً ما تسبب في أزمات إنسانية لا سيما نزوح السكان في الداخل ولجوءهم إلى الخارج على حد سواء. و8 بلدان من بين البلدان 12 التي تستضيف اللاجئين هي بلدان أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. وحسب القائمة المنسقة الأخيرة للبنك الدولي، فإن 18 بلدا من بين 36 بلدا هشا هي بلدان أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. وتلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في التصدي لتلك التحديات بفضل تقديمها للمساعدات الإنسانية وتدخلها لتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف

يرمي البرنامج إلى تمكين المنظمات غير الحكومية من تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصاد لفائدة المجتمعات التي يصعب الوصول إليها وذلك بتعليم اللاجئين وخلق فرص العمل وبناء القدرة على الصمود وتنمية سبل العيش في المجتمع.

العناصر الأساسية

سيقوم البرنامج بتطوير أدوات التحري اللازمة لتحديدٍ وتصنيف موضوعي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيشمل تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتمكينها من الاستجابة استجابة فعالة وكُفؤة لاحتياجات البلدان الأعضاء. ويستهدف مشاريع تمكينية مجتمعية تحويلية ومبتكرة تركز على المجالات الإنسانية ومجالات التنمية للحد من الفقر. وستُحَوَّلُ تلك المشاريعُ إلى قصص نجاح في التمويل الجماعي ومنصةٍ مجمعة لجذب مانحين إضافيين بهدف إنشاء آليات تمويل مستدامة.

السمات الفريدة

تتجاوز المبادرة "العمل المعتاد" لدعم التدخلات الإنمائيّة باستقصائها وتصنيفها وتطوير القدرات وإدخال أدوات تمويل مبتكرة مثل منصات التمويل الجماعي والشبكات الإبداعية. وتجمع هذه المبادرات، لأول مرة، شركاء غير تقليديين وشركاء إنمائيين ومنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني على الصعيد الدولي والوطني لدعم المجتمعات التي يصعب الوصول إليها، والمتضررة من الهشاشة والنزاع في البلدان الأعضاء.

توفر، من بين أمور أخرى، إتاحة بوابة التعلم عن بعد، مصممة خصيصا باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، تعرض موضوعات إنمائية وإنسانية لتمكين أكثر من 500 منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمع مدني توجد في البلدان الأعضاء.

وقد حشد البرنامج حتى الآن أكثر من 11 مليون دولار أمريكي من مختلف شركاء التنمية.

تاريخ المبادرة

فبراير 2019

الإدارات الرئيسة

- القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
- المراكز الإقليمية

"بناء قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتمكينها من الاستجابة استجابة أفضل لاحتياجات البلدان الأعضاء"

النتائج المتوقعة

- سيتمكن 115.000 من اللاجئين الشباب والأيتام من الحصول على تعليم جيد وتطوير للمهارات.
- تمكين 30% من المجتمعات المستهدفة.
- ستتمكن 3.000 أسرة منخفضة الدخل من الحصول على سبل عيش وفرص عمل محلية.
- عُززت قدرات ما بين 500 و1000 منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمع مدني، وهو ما ساهم في تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

شركاء التنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبنك التنمية الأفريقي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وسبارك، وشركة "جين بلو بلوك تشين"، و"سيمبيونت"، والتمويل الرقمي المستدام، والسلسلة الإسلامية، ومؤسسة الأفق البشري، وأكاديمية القيادة الإنسانية، وصندوق إنقاذ الطفولة، ومنظمة الخطة الدولية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وموقع إنديغوغو السابق، وقرطبة بيت غير ربحي، والهلال الأحمر التركي، وشبكة المسؤولية الاجتماعية الإقليمية.

تقرير البنك الإسلامي للتنمية عن القدرة على الصمود

يسلط التقرير الأول الصادر عن البنك الإسلامي للتنمية، والمتعلق بالقدرة على الصمود، الضوء على تسع دراسات حالة تقيّم العوامل الحاسمة لبناء القدرة على الصمود بناءً على خمسة جوانب تشمل: (1) الضغوط الاقتصادية؛ (2) الكوارث البيئية والطبيعية؛ (3) تحديات الأمن البشري؛ (4) القدرات المؤسسية والهيكلية؛ (5) الهجرة القسرية واللاجئين والنازحين داخليًا. ويقدم ملخصًا للتوصيات العملية التي ستساعد البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء على وضع السياسات والاستراتيجيات والالتزامات والبرامج القُطرية الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود.

الأهداف

القدرة على الصمود مفهوم إيجابي يروم حل المسائل المتعلقة بالنزاع العنيف والهشاشة والفقر والكوارث الطبيعية والكوارث الناتجة عن فعل الإنسان. تتطلب مكافحة هذه المشاكل والتخفيف من حدتها وحلها أساليب جديدة تدور حول تعزيز القدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، يرمي التقرير المتعلق بالقدرة على الصمود، والصادر عن البنك الإسلامي للتنمية إلى مساعدة البلدان الأعضاء والأطراف المعنية على استيعاب القدرة على الصمود استيعابا أفضل، وإلى القيام باستثمارات ذكية، وضمان البرمجة الفعالة لتلك التدخلات.

العناصر الأساسية

يستعرض هذا التقرير الاتجاهات العالمية، ثم يركز على تسع دراسات حالة تقع في إندونيسيا وتركيا وسوريا ونيجيريا والصومال والأردن والباكستان والعراق وفلسطين. والقاسم المشترك بين دراسات الحالة هذه هو إيلاء أهمية للاستثمار في التعليم، والتأهب، وتنمية سبل العيش، والمساواة بين الجنسين، إلخ.

والأهم من ما يجب الاستثمار فيه، هو كيفية تصميم البرامج وتنفيذها. ويعتمد التقرير على دراسات الحالة لتقديم توصيات عملية لتحسين تصميمات ونتائج البرامج الرامية إلى بناء القدرة على الصمود.

السمات الفريدة

بعد هذا أول تقرير رئيس عن القدرة على الصمود يركز على البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. وتوجد معلومات وأدبيات كثيرة حول العوامل السببية وتأثير العنف والهشاشة والمخاطر التي تواجه العديد من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. لكن البحوث والدراسات المحدودة تقدم حلولا ملموسة وعملية لتعزيز القدرة على الصمود لمواجهة المخاطر والصدمات في البلدان الأعضاء بالاستفادة من دراسات الحالات الحقيقية. وعليه، فإن هذا التقرير يركز على تحديد حالات القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء بطريقة فردية وجماعية، كما يسلط الضوء على تدخلات الاستجابة للصمود على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

تاريخ المبادرة

ديسمبر 2019

الإدارات الرئيسة

- الصمود والتنمية الاجتماعية
- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية
- الإستراتيجية والتعاون القُطريان
- البحث الاقتصاديّ والتعلّم المؤسسيّ
- المراكز الإقليمية

النتائج المتوقعة

استيعاب أفضل للقدرة على الصمود، ولا سيما كيفية عمل القدرة على الصمود في سياقات مختلفة، والفرق بين رأس المال الاجتماعي والقدرة المؤسسية.

زيادة الاستثمارات في القدرة على الصمود لدعم البلدان الأعضاء في تدبير المخاطر والضغوط التي تفرضها الهشاشة والصراع والكوارث الطبيعية.

تقديم توصيات عملية لزيادة التمويل وإدخال استثمارات ذكية مصممة خصيصًا لبناء القدرة على الصمود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وضع برنامج تدعيم للقدرة على الصمود من أجل ما يلي: (1) تصميم وتنفيذ أفضل للبرامج والمشاريع؛ (2) إنجاح الاستثمارات في مجال القدرة على الصمود في بيئة متقلبة لا يمكن التنبؤ بها؛ (3) النظر عن كثب في المعضلة والمعاوضة التي ينبغي التفكير فيها.

شركاء التنمية

صادق كل من مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس اللاجئين النرويجي، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، على خلاصة التقرير.

"استخدام دراسات الحالة لدعم التصميم القائم على الأدلة للسياسات والاستراتيجيات والالتزامات والبرامج القطرية لتعزيز القدرة على الصمود"

الدليل المرجعي المتعلق بالتمويل الإسلاميّ لمشاريع البنى التحتية المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الحاجة إلى تطوير البنى التحتية أحد أكبر التحديات العالمية التي تواجه السياسة العامة. ويقدَّر المبلغ اللازم لأصول البنى التحتية العالمية حتى سنة 2030 بنحو تسعين تريليون دولار أمريكي (Bhattacharya, A., J. Oppenheim, and N. Stern. 2015)[1]. ومع أن السوق المالية الإسلامية يمكن أن تكون مصدرا تكميليا لتمويل تطوير البنى التحتية، فإن استخدامه الفعال وإمكاناته لا تزال غير مستغلة نسبيًا. ويُفسَّر ذلك إلى حد بعيد بنقص الوعي وتوافر مجموعة أدوات أو دليل مرجعي قابل للتعديل حسب الطلب، يمكن أن تساهم في تقليل الوقت وتكاليف معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مقارنة بالمعاملات الموافقة للشريعة الإسلامية. ويرمي الدليل المرجعي إلى سد هذه الثغرات، والرد على الأسئلة المختلفة عن المالية الإسلامية، وتقديم التوجيه للمستثمرين والداعمين المهتمين بالمشاركة في مشاريع البنى التحتية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الممولة من المالية الإسلامية.

الأهداف

تمثل هذه النشرة دليلا مرجعياً عملياً شاملا للبلدان والمؤسسات فيما يتعلق بأهم جوانب المالية الإسلامية المرتبطة بمشاريع البنى التحتية المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

العناصر الأساسية

تسلط هذه النشرة الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه المالية الإسلامية في قضية تمويل مشاريع البنى التحتية، والفاعلين الرئيسين في صناعة المالية الإسلامية العالمية؛ والبدائل المحتملة التي تقدمها المالية الإسلامية لمواجهة تحدي تمويل مشاريع البنى التحتية العمومية وهياكل المالية الإسلامية لمشاريع البنى التحتية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يتضمن الدليل المرجعي دراسات حالة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفصلة وموافقة للشريعة الإسلامية ممثلة في كل من مشروع محطة حاويات دواليه في جيبوتي، ومطار الملكة علياء الدولي في الأردن، ومشاريع مؤسسة الرياد (مؤسسة الطاقة الريحية 1 المحدودة و مؤسسة الطاقة الريحية 2 المحدودة- مؤسسة خاصة- في باكستان) ومشروع المجمّع الصحي كونيا في تركيا، المنجز في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويوفر الدليل المرجعي كذلك مجموعة كاملة من نماذج اتفاقيات المالية الإسلامية باعتبارها أدوات عملية قابلة للتطبيق على مجموعة من مشاريع البنى التحتية، بعد إدخال التعديلات الواجبة عليها.

السمات الفريدة

تحتاج البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية كل سنة إلى توجيه ما بين 700 مليار دولار أمريكي و 1 تريليون دولار أمريكي إلى قطاعات أهداف التنمية المستدامة الحاسمة (الصفحة 31 من التقرير السنوي للبنك -

تاريخ المبادرة

مارس 2020

الإدارات الرئيسة

- تطوير قطاع المالية الإسلامية
- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية
- شعبة الشؤون القانونية

الإسلامي للتنمية، 2018). وستستقطب البنى التحتية، وهي القطاع الأكثر استهلاكًا لرأس المال إلى حد بعيد، ما يقارب ثلاثة من كل أربعة دولارات من إجمالي احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (ماكنزي، 2016). وسيساعد هذا الدليل المرجعي البلدان الأعضاء على الاستفادة من المالية الإسلامية لسد النقص في التمويل اللازم للبنى التحتية. وهو أول دليل من نوعه يحتوي على قوالب قانونية لتقديم توجيهات عملية لإنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار المالية الإسلامية.

والدليل المرجعي هو نتيجة جهد مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية .

النتائج المتوقعة

من المتوقع أن تستخدم المؤسسات الإنمائية والمالية والبلدان الأعضاء وغير الأعضاء الدليل المرجعي في تصميم مشاريع البنى التحتية (في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، التي تستلزم التمويل الإسلامي.

شركاء التنمية

البنك الدولي

"تقديم التوجيه العملي للمالية الإسلامية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص"

عصرنة المكتبة

شُرع في أوائل سنة 2019 في تحويل مكتبة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مكتبة إلكترونيّة جديرة بالقرن الحادي والعشرين، تهتمّ بالمنصات الرقمية والتعلم التشاركي. وتنبع الحاجة إلى هذا التحول من ضرورة إعادة تشكيل مكتبة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتصبح أكثر كفاءة واستيفاء لشروط عمل "مجموعة البنك" المتغيرة والمتطورة.

الأهداف

تعمل مكتبة البنك الإسلامي للتنمية على أن تكون مكتبة إلكترونيّة جديرة بالقرن الحادي والعشرين، تهتمّ بالمنصات الرقمية والتعلم التشاركي.

العناصر الأساسية

نُفِّذ برنامجٌ شاملٌ لإزالة عدد كبير من الكتب المتقادمة وغير المهمة من الرفوف حتى يمكن اقتناء كتب جديدة حديثة عن الموضوعات الأساسية والاتجاهات الجديدة.

وجُدِّدت المساحة الداخلية للمكتبة أيضا وأعيد تنظيمها كي تتسع للمزيد من الأماكن المخصَّصة للقراءة ولأنشطة تبادل المعارف.

السمات الفريدة

أسفرت جهود التحديث المخططة والمنفذة داخليّا لأول مرة عن عملية إزالة شاملة لمجموعة كتب عمرها 40 سنةً. وقد أدى ذلك إلى تجهيز المكتبة تجهيزاً أفضل لسدّ احتياجات "مجموعة البنك" المتغيرة من المعارف والمعلومات.

السمة الرئيسة للمبادرة هي إنشاء مكتبة رقمية وخدمات معلومات كاملة.

النتائج المتوقعة

أضحت الآن المعلومات والموارد المعرفية الموثوقة والحديثة في متناول جميع موظفي البنك الإسلامي للتنمية. وهو ما سيمكن الموظفين من مواكبة أحدث التطورات في مجالات عملهم وتخصصاتهم وتيسير اتخاذ القرارات على نحو فعّال ومستنير.

شركاء التنمية

المكتبة الإلكترونيّة للبنك الدولي، والمكتبة الإلكترونيّة لصندوق النقد الدولي، والمكتبة الإلكترونيّة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تاريخ المبادرة

ديسمبر 2019

الإدارات الرئيسة

- البحث الاقتصادي والتعلّم المؤسسي
- الخدمات الإدارية
- تدبير الموارد البشرية

"إنشاء مكتبة جديرة بالقرن الحادي والعشرين لسدّ احتياجات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"

إشراك القطاع الخاص عن طريق تبادل المعارف والخبرات

إشراك القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضرورةٌ للاستفادة من مواردها المالية الضخمة وخبرته الفنية العالية الجودة إضافة إلى آليات تنفيذه الأكثر مرونة.

وتمتلك البلدان الأعضاء في البنك ثروة من المعارف والخبرات والموارد غير المستغلة التي يمكن استخدامها للوقوف في وجه تحديات التنمية إذا سُخرت تسخيرا فعالا. ويمكن الاستفادة من هذه الموارد عن طريق الآليات التي يقودها القطاعان العام والخاص أثناء استثمار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

إن التوجه الاستراتيجي الجديد للبنك، كما بُيِّن في البرنامج الخماسي للرئيس، هو نحو تنمية دافِعُها السوق، وهو ما يستلزم من القطاع الخاص الاضطلاع بدور أكبر. ومن الأدوات التي يتعين على البنك توظيفها في علاقته مع القطاع الخاص آليةُ تبادل المعارف والخبرات التي يمكن استخدامها لتعبئة موارد هذا القطاع لتعزيز التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين البلدان الأعضاء.

ولتفعيل هذا التوجُّه، وضعَ البنكُ منهجية استقصائية توفر عملية موضوعية وموحدة لتحديد "مراكز الموارد". ومراكز الموارد هذه هي مؤسساتٌ أو جهات إنمائية وشركات أثبتت خبرتها ودرايتها في أحد المجالات الإنمائية الرئيسة. وأسفرت هذه المنهجية عن تقرير يحدد قطاعات الخبرة الرئيسة لبلد عضو معين ويقدم لمحة عن كل مركز موارد تحت كل قطاع من مجالات الخبرة، منشِئاً بصفة أساسية قاعدة بيانات وطنية تشمل مؤسسات الخبراء التي يمكن الاستفادة منها كمزود في تدخلات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي .

وركز ذلك الاستقصاء على المؤسسات العامة، ثم توسع ليشمل تحديد الجهات الإنمائية من القطاع الخاص والقطاع الثالث (ومنه المجتمع المدني).

الأهداف

ترمي هذه المبادرة إلى تعزيز إشراك القطاع الخاص من البلدان الأعضاء وخارجها في حشد الخبرات الفنية والموارد المالية حشدا فعالا وكفؤا من أجل التصدي لتحديات التنمية، ولا سيما تعزيز التنمية القائمة على سلاسل القيمة العالمية التي ينشُدها البرنامج الخماسي للرئيس.

العناصر الأساسية

تَتَّخِذ هذه المبادرةُ آلية "البنك" تبادل المعارف والخبرات أداةً لإشراك القطاع الخاص في التنمية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

السمات الفريدة

تعد آلية تبادل المعارف والخبرات، ومنهجية إحصاء مراكز الموارد المناسبة في القطاعين العام والخاص أداتيْن فريدتين طُوِّرتا بفضل الخبرة والتجارب الداخلية.

تاريخ المبادرة

أبريل 2019

الإدارات الرئيسة

- الإستراتيجية والتعاون القُطْريان

النتائج المتوقعة

في سنة 2019، قَدَّمتْ الدراسةُ الاستقصائية لمراكز الموارد الماليزية حصةً أكبر من مؤسسات القطاع الخاص. وعقب ذلك، استفاد البنك من طريقة تبادل المعارف والخبرات باعتبارها أداة لبناء العلاقات وفتح أسواق جديدة للنظراء الماليزيين، مما أدى إلى إنشاء آليات تمويلٍ بلغت مساهماتها المالية الإجمالية 45 مليون دولار أمريكي لفائدة البلدان الأعضاء. ونشير على الخصوص إلى أن البنك الإسلامي للتنمية وقع اتفاقية مع شركة "سيربا ديناميك غروب بيرهاد" [Serba Dinamik Group Berhad]- وهي شركة خاصة تعمل في قطاع الطاقة في ماليزيا- لإنشاء آلية تمويل قيمتها 30 مليون دولار أمريكي. وستمكّن هذه الآلية من توفير الموارد المالية والفنية اللازمة لمساعدة البلدان الأعضاء في البنك على استحداث مراكز للتدريب المهني في قطاع الطاقة ودعم إيجاد فرص العمل، من بين أمور أخرى.

ووقع البنك كذلك اتفاقية مع "شركة واريسان كوانتوم مانجمنت" [Warisan Quantum Management]، وهي شركة إدارة للأسهم الخاصة الماليزية الموافقة للشريعة الإسلامية، لإنشاء آلية تمويل قيمتها 15 مليون دولار أمريكي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الماليزية الراغبة في المشاركة في أنشطة تبادل المعارف والخبرات والفرص التجارية المحتملة بفضل الآثار الإيجابية المترتبة على تدخلات تبادل المعارف والخبرات.

ويواصل البنك إجراء دراسات استقصائية جديدة في البلدان الأعضاء، وإضافة مراكز موارد جديدة من القطاعين العام والخاص إلى قاعدة بياناته من المؤسسات الخبيرة. ومع توسع هذه الدراسات، ستوفر قنوات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الموارد الفنية والمالية للاستفادة منها لتحقيق أهداف التنمية الوطنية في تلك البلدان الأعضاء.

شركاء التنمية

مراكز الموارد المحددة في دراسات البنك الاستقصائية.

"تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص لتعبئة الخبرات والموارد المالية اللازمة لحل مشاكل التنمية"

برنامج التعلم الإلكترونيّ لتبادل المعارف والخبرات

مع توسع نطاق وحجم التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان الأعضاء في البنك، تدعو الحاجة الماسّة إلى تحديد الحلول ذات الصلة التي يمكن نقلها فيما بينها لتحقيق منافع متبادلة. ومع ذلك، توجد فجوة معرفية كبيرة داخل البنك وخارجه تتجلى في كيفية إشراك بلدين عضوين أو أكثر إشراكا عمليّا في تدخلٍ يهمّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولسد هذه الفجوة المعرفية، استُحدِث البرنامج الشامل للتعلم الإلكترونيّ. ويصف هذا البرنامج كيفية تحديد المشاريع وصياغتها وتنفيذها، وذلك بتبادل المعارف والخبرات، وهي آلية تعاون معززة بين بلدان الجنوب.

وستمكّن المعارف المقدَّمة في هذه الحزمة كلا من البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء من استخدام طريقة تبادل المعارف والخبرات استخداماً فعّالا وسيلةً لتبادل الحلول الإنمائية. وستساهم على هذا النحو في تعزيز التضامن بين البلدان الأعضاء في البنك.

الأهداف

دمج آلية تبادل المعارف والخبرات في عمليات البنك الإسلامي للتنمية القطاعية، بالنظر إلى فعاليتها في تبادل الحلول الإنمائيّة في البلدان الأعضاء.

توفير التوجيه لموظفي البنك الإسلامي للتنمية عن كيفية صياغة وتنفيذ مشاريع تبادل المعارف والخبرات.

العناصر الأساسية

أسفرت المبادرة عن نتيجتين رئيستين:

- الوحدات الإلكترونيّة (e-modules) لتبادل المعارف والخبرات. وهي عبارة عن ثماني وحدات للتعلم الإلكترونيّ تعتمد على مقاطع فيديو بوتيرة ذاتية تصف العملية من البداية إلى النهاية لتحديد مشروع تبادل المعارف و الخبرات وصياغته وتنفيذه.
- الدليل التشغيلي التفاعلي لتبادل المعارف والخبرات: يقوم هذا الدليل المحرر بصيغة "بي دي إف" بوظيفة موقع على الانترنت مستقلّ بذاته مما يسمح للقارئ بتصفح أنشطة تبادل المعارف والخبرات، إضافة إلى 16 أداة عملية أخرى.

السمات الفريدة

هذه هي المرة الأولى التي يستحدث فيها البنك الإسلامي للتنمية منهجية تدريجية لإشراك بلدان الجنوب في التدخلات القائمة على الطلب والتدخلات المركّزة على التنمية. وتتيح المبادرة معارف جديدة تضع أسس التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضع التنفيذ. وتعد هذه المبادرة أيضًا نهجًا رائدًا داخل البنك الإسلامي للتنمية لإنتاج فيديوهات للتعلم الإلكترونيّ، حيث يشارك موظفو البنك الإسلامي للتنمية معارفهم وخبراتهم مع الجمهور.

تاريخ المبادرة

أبريل 2019

الإدارات الرئيسة

- الإستراتيجية والتعاون القُطْريان
- البحوث الاقتصادية والتعلم المؤسسي

النتائج المتوقعة

ستساعد منصة التعلم الإلكترونيّ على بناء مهارات ومعارف موظفي البنك الإسلامي للتنمية والمهنيين المعنيين في البلدان الأعضاء وشركاء التنمية لصياغة وتنفيذ مشاريع تبادل المعارف والخبرات. وسيعزز البنك الإسلامي للتنمية، بفضل هذه المبادرة، موقعه العالمي كمقدم للمعارف ومروج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن ثَمّ تعزيز التضامن في مجال التنمية.

شركاء التنمية

شركة "ليو لورنينغ" [LEO Learning]

"تمكين كلٍّ من البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء من زيادة استخدام آلية تبادل المعارف والخبرات لتبادل الحلول الإنمائيّة"

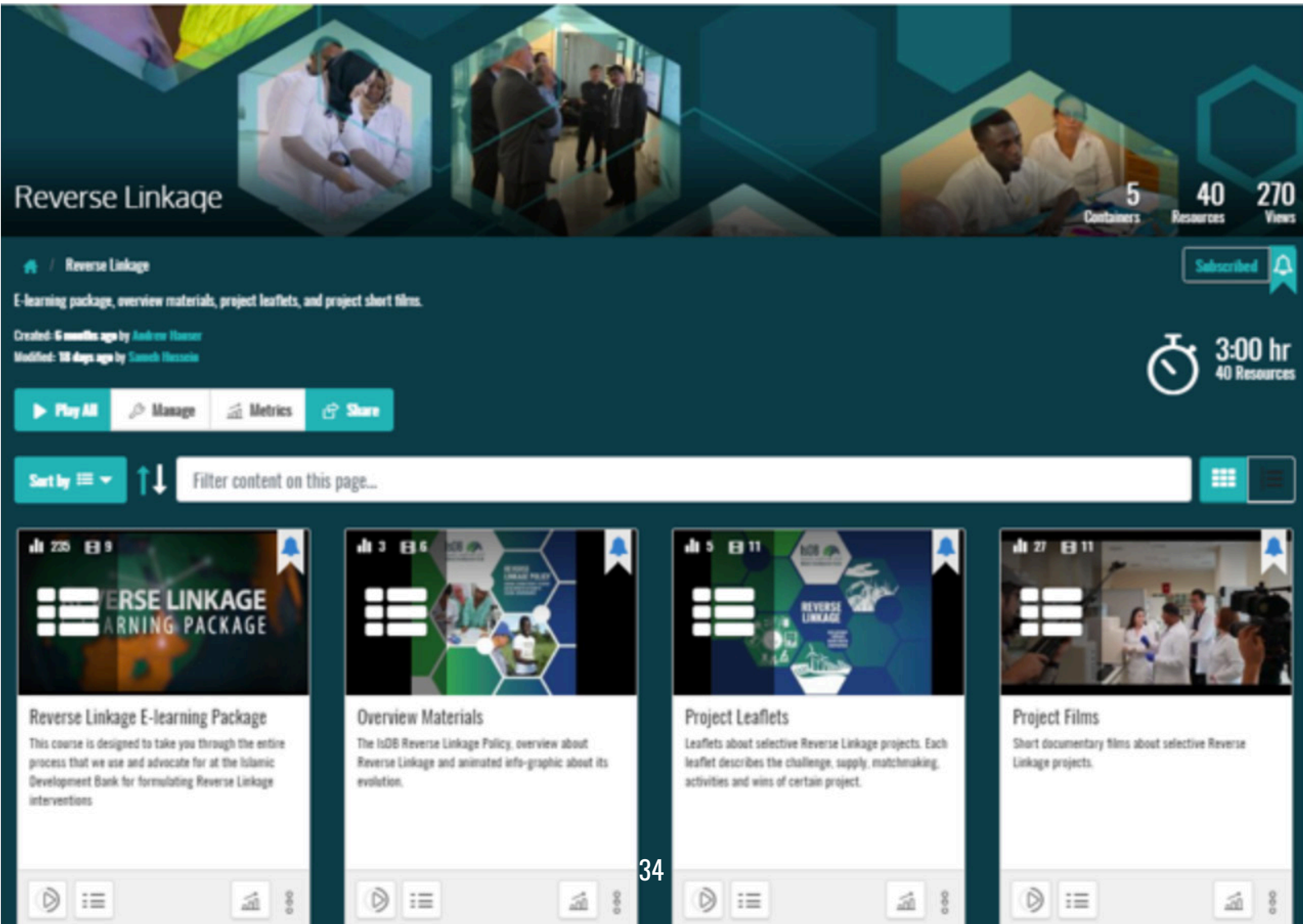

إتاحة التمويل للحصول على الطاقة بفضل التمويل الجماعي

ما زال نحو 840 مليون شخص محرومين من الكهرباء، 75% منهم من الأسر الريفية. ويمثل الافتقار إلى التمويل الكافي للاستفادة من الكهرباء، وخاصة في المناطق الريفية، التحدي الأكبر أمام تحقيق هدف الوصول الشامل إلى الكهرباء قبل سنة 2030 (الهدف 1-1-7 من أهداف التنمية المستدامة). من ناحية أخرى، فإن تخفيضات التكلفة الملحوظة في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وخاصة في أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية (SHSs) خلقت سوقًا وفرصًا جديدة. وما أقل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في توزيع الطاقة الشمسية المنزلية على الأسر الريفية التي شهدت إمكانات وفرصة هائلة لاختراق سوق كبير جدا في أفريقيا جنوب الصحراء.

الأهداف

تتمثل إحدى ميزات البنك الإسلامي للتنمية في دوره التحفيزي لتسهيل التعاون بين الجهات الإنمائية في كل مرحلة من مراحل دورة التنمية. ويُعترف بالتمويل الجماعي وسيلةً لإنشاء الروابط والشراكات التي تقدم خدمات تعبئةٍ للموارد للبلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية تمويلا بلغ مليون يورو ذا هدفٍ نهائي يتمثل في استمالة قرارات مستثمرين جماعيين والتأثير عليها تأثيرا إيجابيا، وذلك لدعم حملات المنصة من خلال توسيع تمويل المرابحة ليشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع توفير خدمات الكهرباء النظيفة للأسر الريفية والمنشآت الصغيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، طُورت شراكة مع منصة التمويل الجماعي [TRINE]، مما مهد الطريق نحو المزيد من الشراكات مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية.

العناصر الأساسية

لقد أدركت منصة التمويل الجماعي، تحدي رأس المال العامل الذي تواجهه المنشآت الصغيرة والمتوسطة كسوق متخصصة. تتمثل مهمة منصة التمويل الجماعي في معالجة المشكلة العالمية المتمثلة في "عدم وصول رأس المال لقطاع الطاقة الشمسية الخارج عن الشبكة". وتعتقد أن "على جميع الناس الحصول على طاقة نظيفة" وأن مهمتها تتمحور حول دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال توزيع الطاقة الشمسية المنزلية على الأسر الريفية من خلال تمويل شراء هذه الأنظمة.

السمات الفريدة

يعيد نموذج العمل الجديد تموضع ميزة البنك الإسلامي للتنمية المتمثلة في الدور التحفيزي الذي يلعبه لتسهيل التعاون بين الجهات الإنمائية في كل خطوة من دورة التطوير. وستلهم النتيجة الناجحة لهذا المشروع التجريبي دعم منصات التمويل الجماعي الأخرى في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات، والأهم من ذلك: (1) ستمكن المستثمرين المناصرين للتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم من المشاركة في معاملات التمويل الجماعي من خلال تطوير الشرائح الإسلامية داخل هذه المنصات (على مستوى العالم، تعمل 10 منصات معروفة فقط وفقًا لمتطلبات الشريعة)؛ (2) ستعبئ المزيد من الموارد من خارج الميزانية.

تاريخ المبادرة

سبتمبر 2019

الإدارات الرئيسة

- البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية
- القدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية
- المشاركة الجماعية وتدبير الصناديق الخارجية
- تدبير المخاطر
- شعبة الشؤون القانونية

النتائج المتوقعة

تشير التقديرات إلى أن كل يورو يمنحه البنك الإسلامي للتنمية سيجذب ما يصل إلى 3 يورو من الجمهور المستثمر. من المتوقع أن يربط هذا المشروع الرائد نحو 50.000 فرد بمرفق الكهرباء وأن يخفض نحو 14000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. سيحصل كل من البنك الإسلامي للتنمية وجمهور الممولين على نسبة تصل إلى +7% في السنة (مدة لا تتجاوز 5 سنوات). وسيكون لمشاركة البنك الإسلامي للتنمية دور مهم في إزالة المخاطر لجذب المزيد والمزيد من مدخرات الجماهير التي يمكن أن تحدث فرقًا ملموسًا. ويقيم البنك الإسلامي للتنمية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم آثار الحملات التي يمولها البنك باستخدام أداة تأثير العمل المناخي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيوفر ذلك للمستثمرين، سواء من الجماهير أو المؤسسات، مراقبة آثار الاستثمار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شركاء التنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"استخدام التمويل الجماعي لتعبئة الموارد اللازمة لدعم توفير الكهرباء للجميع"

نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائيّ متعدد الأطراف، يعمل منذ ما يزيد على ٤٠ سنة على تحسين حياة المجتمعات التي يخدمهما بإحداث تأثير واسع النطاق فيها. ويضم ٥٧ بلداً عضواً موزعة على أربع قارات، ويؤثر في حياة خُمُس سكان العالم. ويقع مقره في جدة (المملكة العربية السعودية)، وله مراكز في بنغلاديش ومصر وإندونيسيا وقازاقستان والمغرب ونيجيريا والسنغال وسورينام وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا. وتتمثل رسالته في إمداد الناس بما يحرزون به تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، وإقامة البنى التحتية الكفيلة بتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم.

الإنجازات الأساسية
خلال سنة ٢٠١٩

البنك الإسلامي للتنمية

٨١١١ شارع الملك خالد، النزلة اليمانية، الوحدة ١، جدة، ٢٢٣٣٢-٢٤٤٤، المملكة العربية السعودية
(+966-12) 636 1400 (+966-12) 636 6871 (idbarchives@isdb.org) (www.isdb.org)

Islamic Development Bank | isdb_stories | Islamic Development Bank Group | isdb_group | isdbgroup

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank

ISBN 978-603-8283-06-6